الصباح الاقتصادية
12
العدد 3577 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 27 جمادى الأولى 1441 - الموافق 22 يناير 2020
Wednesday 22 January 2020 - No.3577 - 12 th Year

بهدف تنفيذ خطط التوسع في الاعمال التشغيلية لشركة الاتصالات

«الوطني» يوقع اتفاقية تمويل بـ 40 مليون دينار مع «stc»

الحربي: نستهدف دعم النمو التشغيلي تماشياً مع استراتيجيتنا للتوسع في نطاق الاعمال

الفليج: ميزانيتنا الضخمة وخبراتنا الواسعة تجعلنا الخيار الأول لتمويل الشركات بالسوق المحلي

جانب من توقيع الاتفاقية

وقعت شركة الاتصالات الكويتية stc ومجموعة بنك الكويت الوطني اتفاقية تمويل طويلة الآجل، بقيمة 40 مليون دينار كويتي تمتد لفترة 10 سنوات، بهدف تنفيذ خطط التوسع في الاعمال التشغيلية وتغطية المصروفات الرأسمالية للشركة.

وحضر مراسم توقيع العقد ممثلي الادارة التنفيذية من كلا المؤسستين، حيث تم اتمام الاتفاق في حضور كل من الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية stc المهندس مزيد الحربي والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح الفليج، والرئيس التنفيذي للقطاع المالي لشركة الاتصالات الكويتية stc محمد العساف ومدير عام بنك الكويت الوطني – البحرين علي فردان.

وبهذه المناسبة، علق الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية stc المهندس/ مزيد الحربي قائلا: «يكلل توقيع الصفقة مجهودات التعاون المشترك والثقة المتبادلة التي نتمتع بها المؤسستين، ويسطر لأكثر من عقد العمل الثنائي بين stc والوطني، وأود أن أتقدم الى الإدارة التنفيذية وفريق عمل الوطني بالشكر على مجهوداتهم وكفاءتهم في ترتيب واتمام الصفقة».

واضاف: «تزامناً مع اطلاق العلامة التجارية الجديدة، تسطر صفقة التمويل هذه خطوة جديدة وانجاز ملموس في سبيل تنفيذ استراتيجية stc للنمو المستدام ودعم النمو التشغيلي وتماشيا مع استراتيجيتنا للتوسع في نطاق الاعمال، حيث يستهدف الائتمان تغطية المصروفات التشغيلية والرأسمالية المترتبة على تنفيذ الخطط المستقبلية للشركة».

واكد الحربي، «لن نال جهدا في سبيل تعزيز تكاملية الاعمال والعروض والخدمات المقدمة الى عملاءنا بما يفوق توقعاتهم، وكذلك دعم خدماتنا في مجال تمكين التحول الرقمي بما يعود بالنفع على جميع اصحاب المصلحة من مساهمين وحملة اسهم».

ومن ناحيته، قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني – الكويت صلاح الفليج: «يمثل بنك الكويت الوطني الخيار الأول لتمويل الصفقات والمشروعات الكبرى لدى شركات القطاع الخاص في الكويت في ظل ما يتمتع به البنك من ميزانية ضخمة وخبرات واسعة تجعله الأجدر دائما في قيادة التمويلات كبيرة الحجم وطويلة الآجل والذي يأتي انعكاسا لريادتنا للقطاع المصرفي».

وأكد الفليج على أن توقيع صفقة التمويل مع شركة stc يمثل تأكيدا للعلاقات المتميزة التي تجمع مجموعة بنك الكويت الوطني والشركة، والممتدة على مدار سنوات طويلة.

وأضاف الفليج «نسعى إلى ترسيخ ريادتنا في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة للشركات المحلية معتمدين في ذلك على العلاقات الوثيقة مع عملائنا والمستوى الاستثنائي لخدمة العملاء وما نقدمه من استشارات مهنية متخصصة إلى جانب القيمة المضافة التي نكتسبها من انتشار عمليات المجموعة في الأسواق الرئيسية بالمنطقة بالإضافة إلى تركيزنا على تنويع المنتجات المصرفية المقدمة للشركات من خلال تطوير الخدمات القائمة على التكنولوجيا الحديثة».

ريادة محلية وانتشار دولي

هذا ويعد بنك الكويت الوطني أكبر مؤسسة مالية في الكويت ويتمتع بهيمنة على قطاع البنوك التجارية ويحافظ في الوقت نفسه على أعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى كافة البنوك في المنطقة بإجماع وكالات التصنيف الائتماني المعروفة: موديز، وستاندر آند بور وفيتش، كما يتميز بنك الكويت الوطني بانتشار شبكته محليا وعالميا، والتي تمتد في 4 قارات لتشمل أفرع وشركات تابعة في كل من الصين، وجيبتيف، ولندن، وباريس، ونيويورك، وستغافورة، بالإضافة إلى تواجدها الإقليمي في كل من لبنان، والأردن، ومصر، والبحرين، والسعودية، والعراق، وتركيا، والامارات. خدمات فريدة وانجازات عديدة تسعى stc جاهدة لتزويد عملائها، سواء الأفراد أو الشركات(stc business)، بمجموعة فريدة من المنتجات والخدمات التي تلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم. توفر stc العديد من الفرص في مجالات الإتصالات والترفيه والمعلومات والخدمات الرقمية ونقل البيانات، وتقدم أفضل تجربة للعملاء على مدار الساعة. نجحت stc في جذب استثمارات القطاع الخاص، ودفع الاقتصاد وإعادة تموضع قطاع الاتصالات باعتباره من القطاعات الأكثر حيوية في تطور التكنولوجيا العالمية، وتوفير أفضل تغطية لاسلكية في الكويت، ولعب دور رئيسي في تحسين البنية التحتية العصرية في الكويت، منذ عام 2008، غيّرت إنجازات stc مفهوم سوق الاتصالات الكويتي، بما في ذلك نمط تعرفة الإتصال. في عام 2016، أصبحت stc عضوا في الإتحاد الدولي للاتصالات ITU. وفي عام 2018، اصبحت أول شبكة تقدم لعملائها خدمة الجيل الخامس 5G وتمكين الشركات في مجال الإتصالات. استثمرت stc في بناء الشبكة الأكثر تقدما، وتمتلك بفخر أكبر عدد من المواقع التي تغطيها خدمة 5G في الكويت.

مؤشرات البورصة تواصل التباين.. و«العام» ينخفض 10.48 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض المؤشر العام 10ر48 نقطة ليبلغ مستوى 6371ر3 نقطة بنسبة 0ر16 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 162ر9 مليون سهم تمت من خلال 8259 صفقة نقدية بقيمة 44ر7 مليون دينار كويتي (نحو 151ر98 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 4913 نقطة بنسبة 0ر07 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 94ر3 مليون سهم تمت عبر 3275 صفقة نقدية بقيمة 7ر3 مليون دينار (نحو 24ر82 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 17ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 7106ر6 نقطة بنسبة 0ر24 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 68ر6 مليون سهم تمت عبر 4984 صفقة بقيمة 37ر4 مليون دينار (نحو 127ر16 مليون دولار).

وكانت شركات (ريم) و(نابيسكو) و(بيت الطاقة) و(ابيار) و(العيد) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(وربة) و(أهلي متحد) و(الأولى) و(ابيار) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (يوباك) و(أركان) و(أسس) و(تمدين ع) و(عربي قابضة) الأكثر انخفاضا.

وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة (الذكير للتجارة العامة والمقاولات) بشأن انتهاء فترة التجميع لعملية الاستحواذ الالزامي على بقية أسهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

38.3 مليار دولار إيرادات الكويت النفطية في 9 أشهر

تراجعت قيمة الإيرادات النفطية المسجلة في الكويت خلال الـ9 أشهر الأولى من العام المالي 2020/2019 بنسبة 20.95 على أساس سنوي، وفق التقرير الشهري الصادر عن وزارة المالية.

وسجلت الإيرادات النفطية في الكويت بـ9 أشهر الأولى من العام المالي الجاري 11.588 مليار دينار (38.256 مليار دولار)، مقابل 14.659 مليار دينار (48.399 مليار دولار) بنفس الفترة من عام 2019/2018.

ومثلت الإيرادات النفطية المسجلة في الـ9 أشهر الأولى من العام المالي 2020/2019 نحو 83.6 بالمائة من المقدر تحقيقه في العام ككل عند 13.863 مليار دينار.

وتبدأ السنة المالية في الكويت من مطلع شهر أبريل من كل عام، وتنتهي في مارس من العام التالي.

وأثرت تراجع الإيرادات النفطية للكويت على انخفاض مجمل إيرادات بتلك الفترة 19.20 بالمائة عند 12.675 مليار دينار، مقابل مستواها بالفترة المناظرة من العام الذي يسبقه عند 15.686 مليار دينار.

ووزعت إيرادات الكويت إلى جانب النفطية، بواقع 400.95 مليون دينار إيرادات الرسوم والضرائب، و11.32 مليون دينار إيرادات التخلص من أصول وإيرادات غير تشغيلية أخرى، إلى جانب 54.47 مليون دينار مساهمات اجتماعية، و621.20 مليون دينار تحت بند إيرادات أخرى.

وكشفت البيان تحويل الكويت 10 بالمائة من إيراداتها إلى احتياطي الأجيال القادمة بواقع 1.27 مليار دينار، مقارنة بـ1.57 مليار دينار بالتسعة أشهر الأولى من العام المالي 2019/2018، بتراجع 19.11 بالمائة.

كما ارتفعت مصروفات البلاد والالتزام في الـ9 أشهر الأولى من العام المالي الجاري بنسبة 13 بالمائة عند 13.684 مليار دينار، مقارنة بـ12.109 مليار دينار بالفترة نفسها من عام 2019/2018.

والالتزام يمثل مبالغ في حكم المصروف لم يتم إثباتها في حساب المصروفات لعدم اكتمال الدورة المستندية لها حتى نهاية الفترة المعد عنها التقرير.

وبشكل عام، تحولت الكويت إلى تسجيل عجز بالميزانية العامة لـ9 أشهر الأولى من العام المالي 2020/2019، بقيمة 2.276 مليار دينار، وذلك بعد تحويل احتياطي الأجيال القادمة.

«التجارة»: زيادة رؤوس أموال 3 شركات خلال ديسمبر

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية تصفية شركة واحدة خلال شهر ديسمبر الماضي، وزيادة رأسمال 3 شركات، إلى جانب تخفيض رأسمال 3 أخرى.

وحسب بيان أمس الثلاثاء، أصدرت الوزارة خلال الشهر الماضي أيضا 800 معاملة وكالات تجارية، منها تسجيل 477 معاملة، وتجديد 203 معاملة، إلى جانب تعديل 13 معاملة، وإلغاء 14 معاملة بدل فاقد، فيما تم الرد على 92 استفساراً، وأشارت الوزارة إلى أنها أصدرت 1495 رخصة استيراد، منها 274 جديدة و1221 تجديد لتراخيص سابقة.

كما أصدرت الوزارة 986 ترخيصا للاستيراد المؤقت، منها 377 للبضاعة وواحد للصلبوخ، و4 لآلات التصوير، و304 استثناء سيارات، و212 للسيارات، و70 للمواد الكيماوية.

«أسواق المال» تعقد ندوة توعوية عن «دور علاقات المستثمرين»

جانب من الندوة

عقدت هيئة أسواق المال ندوة توعوية حوارية متخصصة حملت عنوان «دور أمناء السر في مجلس الإدارة ودور علاقات المستثمرين»، وذلك انطلاقا من دور الهيئة التوعوي وتنفيذاً لأحد أهدافها الرئيسية الواردة في المادة الثالثة من قانون إنشائها، وتحديدا الفقرة السابعة منها والتي تنص على « توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته» و حرصا على أهمية التعاون مع الجهات الوطنية و الإقليمية والدولية المختصة لتحقيق الأهداف المشتركة، وإرساءً لممارسات الحوكمة السليمة.

هذا، وقد هدفت هذه الندوة الحوارية التي عقدت في قاعة المؤتمرات الكائنة في غرفة تجارة وصناعة الكويت ، إلى إلقاء الضوء على أهمية دور أمين السر في دعم دور مجلس إدارة الشركة وتعزيز فعاليته، إضافة إلى أهمية الأدوار المنوطة بالوحدات التنظيمية المكلفة بمهام « علاقات المستثمرين » لدى الشركات لا على صعيد الحفاظ على المستثمرين المحليين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم فحسب ، بل على صعيد جذب المستثمرين المحتملين أيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة لتعزيز الممارسات ذات الصلة بعلاقات المستثمرين على وجه العموم في ضوء الترقيات المتتالية لبورصة الكويت وفق مؤشرات العديد من وكالات ومؤسسات التصنيف العالمية.

وسعياً لتحقيق الإفادة القصوى من موضوع الندوة، فقد حرصت الهيئة على تنظيمها بصيغة « ندوة حوارية تشاركية» تتيح بحث ومناقشة محاورها بصورة مستفيضة وتبادل الآراء بشأنها والإجابة عما يثار بشأنها من تساؤلات، بعيداً عن الآليات المعتادة لتقديم الفعاليات التوعوية المماثلة والتي غالباً ما تأخذ صيغة محاضرة تقدم لجمهور المشاركين.

وتجدر الإشارة إلى مشاركة ممثلين لجهات عدة محلية وإقليمية في هذه الندوة، ومنهم د. أشرف جمال الدين الرئيس التنفيذي لمعهد حوكمة مركز دبي المالي العالمي، ومحمد عبدال الرئيس التنفيذي للاتصالات في شركة زين – عضو مجلس إدارة جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط رئيس فرع الكويت، إضافة إلى ممثلين عن الشركات المعنية بتطبيق قواعد الهيئة ذات الصلة بحوكمة الشركات تراوحت تخصصاتهم بين أعضاء مجالس إدارة وكبار التنفيذيين وأمناء السر .

وقد مثل الهيئة في هذه الندوة المتخصصة ابتهال الشمالي – مدير دائرة الحوكمة، إضافة إلى مشاركة مجموعة من منتسبيها. الجدير بالذكر إلى أن هذه الندوة تأتي ترجمة لمذكرة التعاون الموقعة في شهر أكتوبر من عام 2019 بين هيئة أسواق المال في دولة الكويت ومعهد حوكمة الشركات التابع لمركز دبي المالي العالمي، والتي هدفت إلى تعاون الجانبين على صعيد نشر التوعية في قضايا حوكمة الشركات والإحاطة بأحدث مستجداتها وممارساتها العالمية بصورة عامة ، وعلى صعيد توعية أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية وأمناء السر بقضايا الحوكمة والتدقيق والمخاطر في الشركات المدرجة في البورصة وكذلك الشركات المساهمة المرخصة من قبل الهيئة بصورة أكثر تحديداً، علما بأن هذه الندوة النقاشية المتخصصة تعد نقطة البداية لسلسلة من البرامج التوعوية يعكف طرفا الاتفاقية على الإعداد لتنفيذها بصورة دورية ربع سنوية لتحقيق الغايات المنشودة.